شركة جنييف السويسرية بسطيف أثناء الإحتلال الفرنسي 1853-1956
دراسة في نشاطها الإقتصادي وفي دعم الهجرات الإستيطانية إلى منطقة سطيف

The Geneva Swiss Company in Setif during the French 1853-1956 occupation
A study of its economic activity and support for settlement migration to the Setif region

1- شقروش خديجة*، مخبر المخطوطات، جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر02(الجزائر).

Khadidja.chegrouche@unv-alg2.dz

2- قـدور محمد، جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر02 (الجزائر).

Kadourmohamed2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/12 تاريخ القبول: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/12/17

ملخص:

سعت الإدارة الفرنسية على بناء القاعدة الديموغرافية الأوروبية في الجزائر بتشجيعها للمشروع الإستيطاني فيها قصد تثبيت وجودها وجعلها جزء لا يتجزأ منها من خلال جملة من القوانين التي سنتها والإمتيازات التي منحتها، فباءت فئة المستوطنون كفئة إجتماعية مختلفة تتمتع بمختلف الإمتيازات خاصة منها العقارية، فبهذه الصفة امتلكت القوة والنفوذ ومن بينهم المعمرون السويسريون الذين حققوا عدة مكاسب مادية بإستثمار رؤوس أموالهم في الأراضي الجزائرية من خلال أنشطتهم الإقتصادية وتجلى ذلك في تفعيل مشروع شركة جنيف السويسرية بمنطقة سطيف بمباركة مباشرة من الإمبراطور نابليون الثالث.

فهذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على محطة مهمة من تاريخ الجزائر المعاصر خلال الفترة الإستعمارية الفرنسية ألا وهي الإستيطان الرأسمالي السويسري في الجزائر وذلك بتقديم صورة واضحة عن الشركة جنيف السويسرية سطيف 1853-1956 من بداية تأسيسها مرورا بنشاطها الإقتصادي في الجزائر وصولا إلى مسار نهايتها ودورها في تمويل المشروع الإستيطاني الفرنسي في الجزائر مقابل الإمتيازات التي تحصلت عليها.

***- المؤلف المرسل**

كلمات مفتاحية: السياسة الإستيطانية، المعمرون السويسريون، شركة جنيف السويسرية ،سطيف.

Abstract:

The French administration sought to build the European demographic base in Algeria by encouraging the settlement project there with the aim of establishing its presence and making it an integral part of it through the set of laws it enacted and the privileges it granted. The settler class became a different social class enjoying different privileges, especially real estate. In this capacity, she possessed power. And influence, including the long-established Swiss, who achieved several material gains by investing their capital in Algerian lands through their economic activities, and this was evident in the activation of the Swiss Geneva Company's project in the Setif region with the direct blessing of Emperor Napoleon III.

This study aims to shed light on an important stage in the history of contemporary Algeria during the French colonial period, which is the Swiss capitalist settlement in Algeria, by presenting a clear picture of the Swiss Geneva Company in Setif 1853-1956, from the beginning of its founding, through its economic activity in Algeria. All the way to its end path and its role in financing the French settlement project in Algeria in exchange for the privileges it obtained.
Keywords:settlementpolic,

Swisscentenarians,theSwissGenevaCompany , setif.

- **مقدمة**

يعتبر الإحتلال الفرنسي للجزائر من أبشع وأخطر أنواع الإحتلال الذي شهده العالم خلال القرن التاسع عشر والعشرين، كونه لم يكتف بالإحتلال ونهب خيرات البلاد فقط، بل تعدى إلى محاولة انتزاع أمة بكاملها وغرس مكانها شعوبا آخرين لا ينتمون لا عرقيا ولا دينيا ولا ثقافيا لهذه الأرض باتباعه سياسة إستيطانية جدا خطيرة اعتمدت على التهجير الأوروبي نحو الجزائر، إدراكا منه أن نجاح مشروعه

الإستيطاني يدعم وجوده وتثبيته في الجزائر، ولأجل إنجاح مهمته هاته انتهج أسس تدعيمية وسياسة مُحْكَمَة على مدار مراحل تواجده في الجزائر، وعمل على تحويل ممتلكات الجزائريين لصالح المستوطنين الذين جاء بهم من مختلف البلدان الأوروبية مما أتاح لهم مجالا خصبا للإستثمار وتنمية رؤوس أموالهم ليصبحوا من كبار الملّاك، ومثالا على ذلك نذكر المعمرين السويسريين في الجزائر، وعليه تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على الإستيطان السويسري في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية الفرنسية الذي هو فصل نادر من خلال تتبع مساره التاريخي بتسليط الضوء على شركة جنيف السويسرية بسطيف من خلال تقديم دراسة في نشاطها الإقتصادي ودورها في دعم الهجرات الإستيطانية إلى منطقة سطيف بالجزائر.

انطلاقا من ذلك تتمحور إشكالية دراستنا في معرفة **إلى أي مدى استطاعت شركة جنيف السويسرية بسطيف في إنجاح دعم الهجرات الإستيطانية إلى منطقة سطيف ؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات جاءت على النحو التالي:

- فيم تمثلت السياسة الفرنسية لإنجاح مشروعها الإستيطاني في الجزائر ؟
- كيف كانت البدايات التأسيسية للشركة ؟
- ما هي المراحل التي مرت بها الشركة الجنيفية السويسرية بسطيف؟ وما الصعوبات التي واجهتها أثناء ممارسة نشاطها الاقتصادي في الجزائر؟
- فيم تمثلت النتائج التي حققتها الشركة؟ وماموقف الإدارة الفرنسية منها؟ وهل استطاعت تحقيق ما كان مطلوب منها من طرف الإدارة الفرنسية؟ وما هو تأثير نشاط الشركة على الجزائريين وما مصير الشركة ؟

استوجبت هذه الدراسة اتباع المنهج التاريخي التحليلي وذلك بعرض الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا أكاديميا واستنتاجها وفق تسلسل كرونولوجي خاصة أثناء استخراج الأحداث التاريخية والمعلومات التي تضمنتها الوثائق الأرشيفية السويسرية،كذلك المنهج التاريخي الوصفي تم اتباعه في سياق الحديث عن استقرار المعمرون السويسريون في الجزائر وعنصر تأسيس الشركة الجنيفية كإستثمار رأسمالي سويسري في سطيف وكذا المنهج الإحصائي بتقديم بعض الإحصائيات لعدد المعمرون السويسريون في سطيف على مراحل مختلفة كذلك إحصائيات لوتيرة نشاط الشركة.

1. أسس تدعيم السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر:

عملت الإدارة الفرنسية على تجسيد الاستعمار الاستيطاني في الجزائر بسياسات متعددة اختلفت في أساليبها لكنها توحدت في أهدافها، وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا العنصر وهي على التالي:

1.1 المحاولات الأولى للمشروع الاستيطاني الفرنسي:

مع بداية السنوات الأولى للاحتلال (1830-1834) لم تكن معالم السياسة الفرنسية في الجزائر قد اتضحت بعد بين الداعين إلى تأديب الداي والعودة إلى فرنسا وبين الرافعين لشعار البقاء في الجزائر واستيطانها؛[1] بقي الحال على هذا إلى أن جاءت اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 1833 بقيادة الدوق ديكاز رئيس لجنة الاستيطان بالجزائر آنذاك، الذي قدم تقرير اللجنة إلى غرفة النواب الفرنسية بتاريخ 10 مارس 1834 شمل تصورا لمستقبل الجزائر، تَكَوَنَ التقرير من العديد من الصفحات تم فيها تحديد جملة من القرارات على شكل دفتر شروط تضمن كيفية استغلال الأراضي في الجزائر من طرف المعمرون، كما أوصى التقرير بالاحتفاظ بالجزائر وضرورة الاستيطان فيها بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية،[2] وعدم التخلي على الطريدة لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في العديد من الميادين، منها السياسية والاقتصادية والحربية، فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها ومركز استراتيجي تستعمله في حروبها وبسط نفوذها في البحر الأبيض المتوسط[3]، فالتخلي عنها هو ضرب لشرف الأمة الفرنسية والتضحية بمزايا تجارية وسياسية[4] .

2.1 الدعاية للهجرة نحو الجزائر:

أعطت السلطات الفرنسية الأولوية لمشاريع الإستيطان الأوروبي في الجزائر ولابد من تحقيق نجاحه فيها بشتى الوسائل والأساليب وإعمار الأرض الجزائرية بالأوروبيين، لذلك اتجه النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر ببذل كل ما بوسعه لتقطيع أوصال المجتمع الجزائري فجرده من ممتلكاته لكي يجعل منه أداة في خدمة رفاهية الأوروربي،[5] فبداية بسياسة الطرد العنيف للجزائريين واغتصاب أراضيهم وتعويضها بالأوروبيين الذين تم توطينهم،كما أنهم لا يشكون بأن أحسن طريق كي يكون لديهم عدد ضخم من المستوطنيين يُمَكّن المستعمرة من إنجاز مجهودات كافية أن تفتح أبواب الهجرة لكل الأوروبيين وأن يكون

---

[1] محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة و بوضربة** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص 129.

[2] Fillias (Achille), **Histoire De La Conquête Et La Colonisation De L'Algérie 1830 – 1860**, Librairie Editeur, Paris, 1860. P15.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص133.

[4] **verbaux Et Rapports De La Commission d'Afrique** – La 1833. v2, Gallica,bna,procès–Imprimerie Royal , Paris, 1834,p55.

[5] فرحات عباس ، **تشريح حرب**، تر:أحمد المنور، الجزائر، 2010، ص10.

من بينهم السويسريون فهم من أكثر الشعوب الأوروبية المرشحة للهجرة نحو الجزائر،[1] وفي إطار ذلك قد عمل الرسميون في فرنسا على الدعاية لتشجيع الهجرة نحو الجزائر وعلى رأسهم الماريشال كلوزيل،[2] فقد صرح بتاريخ 19 أوت 1835 وهو يخاطب الأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر قائلا ما يلي : " ...عليكم أن تعلمو أيضا أن هذه القوة التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق إلا بواسطة الهجرة الأوروبية"،[3] وعليه كان الهدف الأساسي والبعيد هو زرع العنصر الأوروبي بشكل أعمق في الأرض الجزائرية وتفكيك النظام القبلي الجزائري والهياكل الإجتماعية المحلية وأن تحل العمالة الأجنبية بشكل متزايد وأن تصبح المزارع والأراضي ملكا للمعمرون وأصحاب الشركات الرأسمالية الذين كانوا واثقين جدا من المستقبل الزراعي في الجزائر وأنها تشكل المنطقة الغنية بعد إنتزاعها من أصحابها الشرعيين، فكل ذلك التوسع الغير المحدود للأوروبين بهدف إنجاح الإستيطان في الجزائر وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وامتداد حقيقي لها،[4] وهذا ما أشار إليه أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر إذ يقول في هذا الصدد:"بوزنها الديموغرافي كإمتداد لفرنسا جنوب البحر

---

[1] حسني عائشة، **الإستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/ 2013، ص77.

[2] كلوزيل براتراند Bertrand clozel (1772-1842): ولد بتاريخ 12 ديسمبر 1772 بـ Mirepoix بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا، وقيادة الجيش، إنضم إلى الثورة الفرنسية عام1791م، شارك في عدة حملات، هاجر إلى أمريكا عام 1815م ثم عاد إلى فرنسا عام 1820م، حكم الجزائر عام 1830م، وتم عزله بتاريخ 20 فيفري 1831م، غير أنه ارتقى إلى رتبة مارشال عند عودته إلى فرنسا وعين سنة 1835 حاكم عام مرة أخرى على الجزائر، كان من الداعمين لسياسة الإستيطان في الجزائر، توفي سنة 1843، للمزيد الإطلاع على: إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص- ص، 156-165.

[3] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص68.

[4] A.beugin, **le10 aout 1983 expose des dires le messieurs les vignerons et cultivateurs des arrondissements de guelma et de bone reunis a randone,lelection de leur**,a l occasion de representant a la chambre des deputes ,bnf,p05.

المتوسط، والعملية لم تكن ملئ الفراغ، لقد كان على قادتهم العسكريين إفراغ الجزائر ديموغرافيا حتى تسهل عملية المصادرة".[1]

3.1 التشريعات القانونية والتسهيلات الفرنسية للإستيطان في الجزائر(1830-1853):

لم تنتظر فرنسا للبدأ في تنفيذ توصيات اللجنة حتى يتحقق هدفها المتمثل في إنجاح سياسة الإستيطان[2] الأوروبي في الجزائر وفي مدة لا تتجاوز خمسة أشهر قامت بإصدار حزمة من القوانين تمهيدا لإستيطان أكبر عدد من الأوروبيين في الجزائر وفي هذا الصدد يقول روبير آجيرون :"... أصدرت الحكومة الفرنسية ثمانية وخمسون مرسوما يقضي بتدعيم مكانة المعمرين في هذا البلد".[3]

ونذكر بعض العينات منها كما يلي :

- من بين التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على الأراضي قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك قصد توزيعها وتحويلها إلى أراضي للمعمرين الأوروبين مع توفير الحماية لهم تحت غطاء قانوني.[4]
- قانون 21 جويلية 1841 ينص على تمكين الكولون من الحصول على سكنات وأراضي زراعية، حيث نصت المادة الثانية منه على أن جميع الأراضي الشاغرة والغير المزروعة تعتبر أملاكا عامة

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص89.

[2] سياسة الإستيطان: عبارة عن عملية إسكان واسعة وممنهجة لرقعة جغرافية معينة تقوم بها الدول الإستعمارية على حساب السكان الأصليين بحيث تصبح المستعمرات تتوفر على نسب كبيرة من المستعمرين بعد هجرتهم من البلد الأم إلى البلد المستعمر لإستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها وهو ما يعرف بالإستعمار الإستيطاني وهو أخطر أنواع الإستيطان لأنه يتم بالوسائل التعسفية الزجرية وبالموازة ترافقها مجموعة من القوانين الإستثنائية مثل مصادرة الأراضي والأملاك دون مراعاة أي اعتبارات إنسانية ولا سياسية وغيرها، للمزيد الإطلاع على عبد المالك خلف التميمي، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي- دراسة تاريخية -مقارنة** ،المجلس الوطني للثقافة الكويتي، 1978، ص – ص، 15-35.

[3] Robert ageron , **les origines de la guerre d algerie,** edition, fayard, paris,1962, p49.

[4] Xavier malverti,aleth picard,**les villes coloniales fondees entre 1830-1870en algerie (III)-la trace des villes et le savoir des ingenieurs du genie**,hal opne science,submitted on 26oct 2020, p20

يمكن الإستفادة منها واستغلالها في تأسيس مدن و قرى وتجمعات سكنية، كما حددت المادة الثالثة أنه لكل فرد مساحة لاتقل عن مائة هكتار.[1]

- مرسوم أكتوبر 1844 الذي يقتضي بمصادرة مجموع الأراضي الغير مستغلة زراعيا وتدعيما لهذا المرسوم تم اصدار أمرية 21 جويلية 1846 التي تفرض على الجزائريين سندات ملكية وعمل على تحديد الملكيات، أما الأراضي التي ليس لها سندات الملكية والتي لم يستطع أحد إثبات ملكيتها يتحول جزءا منها مباشرة إلى ملكية خاصة بالدولة الفرنسية وأخرى في يد المعمرين الأوروبيين.[2]
- أمرية أكتوبر 1845 المتعلقة بمصادرة أملاك كل من القبائل الثائرة التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين وكل من يقوم بأعمال عدائية ضدهم أو ضد القبائل الخاضعة لفرنسا بشكل مباشر أو غير مباشر أو في حالة تقديم مساعدة للثوار الجزائريين والإتصال بهم أو الذين تخلوا عن ممتلكاتهم والتحقوا بصفوف الثوار، فكل من غاب عن منزله لمدة ثلاث أشهر دون علم السلطات الفرنسية يعتبر تخلي عن ممتلكاته وبالتالي يتم حجزها.[3]
- قانون 19سبتمبر 1848 الذي يهدف لتأسيس ورفع من عدد المستوطنات في الجزائر، وكنتيجة لذلك تم بتاريخ 18 نوفمبر 1848 توطين 13500مستوطن أوروبي في الجزائر في 42 مركزا فلاحيا مع تقديم لهم إعانات من أدوات زراعية وبذور ومواشي وكذلك تكاليف النقل مع تأمين لهم المنازل.[4]

---

[1] بلقاسمي بوعلام، **التشريعات العقارية الإستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 -سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص34.

[2] عدي الهواري ،**الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960**، تر:عبد الله جزيف، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص 61.

[3] M.P de MENERVILLE. **Dictionnaire de la législation Algérienne,** 1er V,1830-1860, 3eme édit, Paris, Alger,p 612.

[4] Eric maye, **Lemigration valaisanne en Algerie au XIXe siecle**,article _memoire de licence presente a l universite de fribourg en 1995,p 172.

- قانون 26 أفريل 1851 الذي ينص على المنح المجاني وتنظيم عمليات تمليك الأراضي .[1]
- قانون 16جوان 1851 الذي يتعلق بحصر _حالات_ بنزع الملكية من أجل المصلحة العامة ...لإقامة المدن والقرى وتوسيع أراضيها وإقامة قنوات المياه "الري" والصرف وفتح الطرق و الممرات والبنيات التحتية ومطاحن الحبوب، وأراضي الغابات ...إلخ.[2]
- إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851 من أجل إنجاح الإستيطان الرأسمالي الكبير وتجاوز العقبات الإقتصادية،كما تم إنشاء بنك الجزائر في أوت 1851 وبورصة الجزائر في أفريل 1852 كل ذلك من أجل تسهيل تعاملات المستوطنين التجارية والمالية واستغلال الأراضي على أحسن وجه ممكن، فنجد أن المستوطنات قد تضاعف عددها في ظرف وجيز فبعدما كانت تبلغ حوالي 42 مستوطنة سنة 1848 في شكل قرى محصنة 12 في العاصمة،21 في وهران، 9 في قسنطينة، ارتفعت إلى 136 مركز استيطاني سنة 1851، 58 في المتيجة،30 في قسنطينة،48 في وهران، في نفس الوقت بلغ عدد المعمرين أكثر من 131 ألف مُعمّر.[3]
- تطبيق سياسة الحصر والإحتواء في عهد الحاكم العام راندون randon وذلك بحصر القبائل التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي في شكل جماعي في جزء من أراضيهم وربط الإعتراف بملكيتهم بضرورة التنازل عن جزء منها والإستيلاء على ماتبقى منها، فهي سياسة إبتزاز وطريقة من الطرق الملتوية للحصول على المزيد من الأراضي عن طريق الضغط على القبائل، ونتيجة لتلك السياسة استطاع الحاكم العام راندون في الفترة مابين 1853-1858 بناء حوالي 56 قرية استيطانية وتم منح الأراضي المسلوبة للمستوطنون الأوروبيون بمساحات بلغت 250 ألف هكتار وارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص، وعقارات وقروض وامتيازات للشركات الرأسمالية مقابل بناء قرى استيطانية جديدة واستغلال الأراضي في

---

[1] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج01، ط01، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 502.

[2]Dareste rodolphe,**la propriete en algerie loi 16juin 1851,senatus consulte,22-04-1863,**edition,paris,1864,p-p,138-140

[3]حياة قنون، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، مج الحوار المتوسطي، العدد 3-4، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، ص151.

الزراعة، حيث حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على مساحة 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات من بين تلك الشركات الشركة الجنيفية السويسرية بسطيف.[1]

- تشجيع الإمبراطور نابليون الثالث،[2] إثر توليه الحكم 1852-1870 الإستيطان الرأسمالي الحر في الجزائر من خلال منحه لإمتيازات إقتصادية لبعض الشركات الأوروبية كالشركة الجنيفية السويسرية بسطيف مما شكل ذلك حافزا أمام المستثمرين الذين قدموا إلى أرض الجزائر لإستغلال أراضيها وثرواتها لصالحهم ،[3] فالغاية من جلب أصحاب رؤوس الأموال جعلهم يستقرون في الجزائر في إطار إنجاح الإستيطان الفرنسي الحر فيها.[4]
- لقد تحصل الأوروبيون في الجزائر على الملكيات الأراضية بشروط كلها لصالحهم، إنهم كانوا يستطيعون الإمتلاك بواسطة الربع الدائم أو بأثمان زهيدة جدا، كذلك كانوا يحققون مكاسب مادية لا يمكن أن يحصلوا على ربعها في بلدانهم الأصلية.[5]

ومما تم طرحه سابقا يتضح لنا أن مواصلة فرنسا منح الأراضي للمستوطنيين الأوروبيين مجانا نظرا للتحفيزات والتسهيلات والقوانين التي كانت تعرضها الإدارة الفرنسية شجعت ونشطت

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص ص، 15، 16.

[2] نابليون الثالث Napoléon III (1808-1873): اسمه الكامل شارل لويس نابليوون بونابرت ولد بفرنسا بتاريخ 20 أفريل 1808 تربى في سويسرا وإلتحق بالمدرسة العسكرية فيها وتخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفي عام 1836 إلى البرازيل ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية عاد إلى فرنسا عام 1848، وانتخب رئيس لها وسرعان ما أعلن نفسه امبراطور عام 1851، حكم فرنسا مدة 19 عاما إلى غاية سقوط إمبراطوريته على يد بروسيا بتاريخ 02 سبتمبر 1870، أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية كما كان من مشجعي الإستيطان الرأسمالي الحر في الجزائر من خلال منحه لبعض الإمتيازات للشركات والتسهيلات، توفي في إنكلترا بتاريخ 09 جانفي 1873، منير البعلبكي، **موسوعة معجم أعلام الموارد**، ط1، دار العلم، لبنان، 1992، ص 450.

[3] محمد عيساوي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز، الجزائر، 2011، ص 141.

[4] سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847**، دار قرطبة، الجزائر، 2013، ص263.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة** ، تقد وتعر :محمد العربي الزبيري، تص:عبد العزيز بوتفليقة، منشورات اناب، سلسلة التراث، 2005، ص 263.

وبقوة الكثير من الأوروبيين من بينهم السويسريين بالإنتقال إلى الجزائر للإستفادة من الإمتيازات والعيش والإستقرار فيها، وماهي إلاّ شهور حتى بدأ عدد المستوطنين في تزايد رغم خطورة الأوضاع في الجزائر بسبب الثورات التي كانت تقوم في مختلف مناطق الجزائر دفاعا عن عرض أرضهم، فعدد المستوطنين إرتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بين عام 1848 إلى غاية 1851 أي خلال ثلاث سنوات فقط.

4.1 استقرار المستوطنون السويسريون في الجزائر:

يذكر المؤرخ و الكاتب السويسري Damien Carron صاحب كتاب "سويسرا وحرب التحرير الجزائرية 1962/1954"، أن البدايات الأولى لتواجد السويسريين في الجزائر كانت أثناء فترة الغزو والإستيلاء الفرنسي للجزائر عام 1830م كجنود في صفوف جيش اللفيف الأجنبي وعددهم كانوا 66 شخصا، وبعد ذلك إلتحق بعض الفلاحين والمعوزين، قدموا من أفقر المناطق في سويسرا، كما التحق صغار التجار والعمال والحرفيين كصناع الساعات والتجار والميكانيكيين ومع مطلع القرن العشرين أصبح منهم ذوي أملاك.[1] بينما تشير إحدى الوثائق الأرشيفية المؤرخة في 20 ماي 1851 وهي أوائل الوثائق الأرشيفية المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية السويسرية المتعلقة بالمواطنين السويسريين في الجزائر، إلى أن السويسريين لم يستقروا بصفة نهائية كمعمرين في الجزائر إلا بحلول سنة 1851، فاشتدت الهجرة السويسرية إلى الجزائر في تلك السنة خاصة من فاليه أين حل بالجزائر 444 مهاجرا أغلبيتهم أطفال حوالي 132 رجل، 90 امرأة و222 طفل سويسري دخلوا الجزائر خلال هذه السنة، غالبيتهم فقراء لايملكون وسائل عيشهم لكنهم وجدوا الظروف المناسبة و المشجعة على الإستقرار في الجزائر،[2] أما عن المناطق التي استوطنها السويسريون اختارواكل من مدينة عين أرنات والعروسية في سطيف والسبب في ذلك التشابه إلى حد بعيد بين المناخ في سويسرا وسطيف كما كانت قوافل المهاجرين موجهة بدرجة كبيرة نحو مدينة حمر العين والسبب يعود لوجود قائد عسكري على رأس الثكنة العسكرية في حمر العين ميشال بلان michel blanc سويسري الأصل وبالضبط من إقليم فالييه.[3]

2. تأسيس شركة جنيف للمعمرين السويسريين في سطيف:

[1] Damien carron, **la suisse et la guerre dindependance algerienne 1954-1962**,editions antipodes ,2013,pppp,30,31,32,33,34.

[2] Jean charles biaudet, martin graf,francoise nicod,**documents diplomatiques suisses 1848 -1945** ,volume 01, bern,suisses,1990,E 2\1361, EMIGRATION, pp 246,247.

[3] أرشيف وزارة الخارجية السويسري، **وثيقة مؤرخة في: 20 ماي 1851** تحت رقم ، Dodis.ch.41116

1.2 شركة جنيف كإستثمار رأسمالي سويسري في سطيف:

تم احتلال مدينة سطيف من طرف فرنسا سنة 1839 وتم إنشاء أول مركز سكني مدني بقرار 11 فيفري 1847، وتم تكوين بلدية سطيف بتاريخ 17 جوان 1856 فمدينة سطيف مدينة كولونيالية من حيث طبيعة سكانها،[1] بلغ عدد سكانها بتاريخ 31 ديسمبر 1849 646 أوروبيا منهم 19 سويسري وعدد السكان الأصليين بلغ 436 فردا،[2] وكما يقول هايزيش في هذا الصدد : "أن مدينة سطيف مدينة فرنسية بالدرجة الأولى يسكنها حوالي ألفين من الأوروبيين وعدد أفراد حاميتها أكثر بكثير من عدد سكانها"،[3] فكانت منطقة سطيف ميدان نشاط شركة جنييف السويسرية في نشاطها الزراعي واستغلت بلديات سطيف كل من العروسية وعين أرنات،[4] فكانت أول قرية أنشأتها الشركة الجنيفية هي قرية عين أرنات على بعد تسعة كليومتر من مدينة سطيف على الطريق المؤدي إلى برج بوعريريج أين قامت بتوطين 400 مستوطن أغلبهم سويسريون، بينما استوطنت في أربعة قرى أخرى التي تعهدت بإنجازها نفس الشركة سوى 222 مستوطن.[5]

1.2.2 فكرة تأسيس الشركة:

مباشرة بعد استيطان عدد من السويسريين في الجزائر، وبالضبط في منتصف القرن التاسع سعت بعض الشخصيات السويسرية الأرستقراطية المرموقة في جنييف للحصول على مزايا عقارية في الجزائر وبالضبط في محيط مدينة سطيف للإستثمار فيها- لما رأوا في الجزائر عوامل وإمكانيات لتطوير شركتهم فهي تمثل شريانا سيضمن ثروتهم، كما أعربوا عن نيتهم بتأسيس عدة قرى هناك تسكنها عائلات سويسرية مستغلين تلك التسهيلات الفرنسية في هذا المجال فتواصلا الشريكان Paul Elysée lullin،

---

[1] كمال بيرم، **إحتلال منطقة سطيف وتطور حركة الإستيطان الأوروبي بها بين سنتي 1838-1900 مساهمة تاريخية**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع01/أفريل /2017، جامعة المسيلة، ص64.

[2] Claude schurer,**compagnie genevoise des colonies suisses** de https://setif.com/.html,consult éle 08- 06-2024.

[3] هايزيش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا**، تر:أبو العيد دودو، شركة الأمة، الجزائر، 2009، ص 134.

[4] André prentant, **facteurs du peuplement d'une ville de l'algérie intérieure : sétif, annales de géographie,** revue franÇaise d'histoire d'outer mer, T 62, n334, 1953, p444.

[5] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر -الغزو وبداية الإستعمار 1827-1871**، تعر:جمال الفاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 666.

Sautter de beauregard fraçois Auguste بتاريخ 15 فيفري 1852 مع وزير الحربية الفرنسي الماريشال Maréchal Saint arnaud من أجل توسيع نشاطهم الإقتصادي، تسهيلات لإمتلاك الأراضي وتأسيس مستوطنة سويسرية في سطيف، جاء في الرسالة مايلي:"نعتقد سيدي الوزير أن الحكومة الفرنسية ربما تميل إلى دعم المعمرين السويسريين في الجزائر، لذلك فإننا نسمح لأنفسنا بأن نطلب منك تخصيص منطقة خصبة شاسعة تكون بعيدة عن هجمات العرب..."،[1] فقد أظهروا هولاء المستثمرين طموحاتهم الكبيرة فقد كانوا يأملون في استغلال 500 ألف هكتار من الأراضي الزراعية بالإضافة الى الملكية المطلقة والحصرية للغابات والمجاري المائية ...إلخ، في سطيف أي مايعادل ضعف مساحة كانتون فالييه.[2]

تذكر وثيقة أرشيفية مؤرخة في 14 فيفري 1853، بعث بها السفير الفرنسي في سويسرا إلى رئيس مجلس الإتحاد الفدرالي السيد ناييف وليام w.naeff، وبموجب القوانين الإدارية قبل البدء في الموافقة على طلبات من ذلك النوع لابد أولا من تقديم معلومات رسمية حول بعض الشخصيات الارستقراطية القادمة من جنيف الراغبين في إنشاء شركة في قرى مستوطنات سطيف الجزائرية لتعيش في الجزائر و يجب على الملتمسين أن يكون لديهم موارد شخصية معينة،[3] أما عن هؤلاء الأشخاص الذين قدموا من سويسرا، نذكر كل من الدكتور Paul Elysée Lullin، من أغنى العائلات السويسرية في جنييف تولى فيها مهنة القضاء ومن كبار الملاك بالتوازي مع حياته السياسية هو أحد أعضاء مجلس الدولة السابقين الذي أسس مع أحد أصدقائه شركة Lullin et Sautter، كما نجد أيضا François Auguste Sautter de beauregard، وهو أحد الشخصيات المرموقة حيث كان قنصلا في مدينة تسكانيا، وصاحب الإمتياز الأكثر نشاطا في الشركة الجنيفية بسطيف وشارك

أيضا في أنشطتها شقيقه تشارلزو لويس إبنه إدغار،[4] ومن بين الشخصيات كذلك Jacques Marie Jean Mirabaud وهو موظف سابق في أحد البنوك في سويسرا ، كما استوطن في الجزائر السيد Jean Antoine

---

[1] Mohamed mahmoud .davide rodogne,**temps,espaces et histoires-monuments et heritage raciste et colonial dans l espace public genevois**:etat des lieux historique,geneve ,2022,p83.

[2] florian fischbacher,https://www.letemps.ch/monde/afrique/**lechec-colonial-dune-compagnie-genevoise-algerie**?srsltid=AfmBOor71GvXLSgT77pDbhT1gLl9lL7TMoGmGav81pWA_kP-fwupnS7o,consulté le 30- -05-2024

[3] أرشيف وزارة الخارجية السويسري، **وثيقة مؤرخة في:14 فيفري 1853** تحت رقم، Dodis.ch,41159

[4] mohamed mahmoud, op-cit , p- p,83-111 : للمزيد أكثر حول الشخصيتين الإطلاع على كتاب

Fazy-Alléon وهو رئيس بلدية ومستشار مدينة جنيف سابقا، ومن بين الشخصيات السويسرية التي استوطنت الجزائر وسجّلت اسمها في التاريخ السيد Jean-Henry Dunan وهو مؤسس الصليب الأحمر ابن مدينة جنيف والذي دخل الجزائر في سن الـ25 واستقر بسطيف.[1]

2.2.2 التأسيس الفعلي للشركة:

حظي طلب الإستثمار الرأسمالي الحر بمنطقة سطيف لتلك الشخصيات السويسرية السالفة الذكر بالموافقة من طرف الجهات الرسمية الفرنسية وبتاريخ 26 أفريل 1853 تم إصدار مرسوم إمبراطوري بموجبه تم منحهم إمتيازا بمساحة 20 ألف هكتار بمنطقة سطيف بالجزائر مقابل ذلك التعهد بإنشاء مستوطنة زراعية في شكل قرى تضم 50 منزلا على مساحة 10000 هكتار لا يقل عددها عن 50 قرية - **بإقامة وبناء عشرة قرى إستيطانية**- وتعميرها ب 500 عائلة سويسرية وأن تكون إجمالي مساحة هذه القرى 12.000 مقابل كل قرية يتم بناؤها وتعميرها سيحصلون على 800 هكتار، في المجموع 8.000 هكتار تبقى اقطاعية للشركة تستغلها بشكل مباشر لمدة عشر سنوات،كما يشترط على المرشحين للهجرة نحو الجزائر إلى المستوطنة السويسرية سطيف أن يمتلكو مبلغا ماليا قدر بـ: 3000 فرنك.[2]

تكلف إنشاء الشركة رأس مال قدر ب 3.625 مليون فرنك بجنييف،[3] مباشرة بعد صدور مرسوم الموافقة بتأسيسها نفذت الشركة إستراتيجية إعلانية حقيقية باستخدام الصحف للترويج لها والعمل على استقطاب وإقناع أكبر عدد من السويسريين بالقدوم إلى الجزائر والقيام بالأنشطة الزراعية فيها، فكانت الصحافة تنشر بانتظام الرسائل والتقارير والإعلانات التي تفيد بأن كل شيء يسير على ما يرام،[4] فظل مساهميها في سباق ضد الزمن لتعمير المستوطنات التي تم إنشاؤها، بوضع إعلانات في صحف جنييف من بينهم Henri duanane ودعوته الفعالة لتجنيد المعمرين السويسرين ومحاولة إقناعهم، كتب مقالا في جريدة جورنال دو جنييف بتاريخ 03 نوفمبر 1853 حيث وصف سطيف على أنها: بلدا مزدهرا وصحيا وخصبا، حيث يسود الأمن مع قوة عمل من العمالة العربية الرخيصة والسلطات

---

[1] Dodis.ch,14fevrier1853/41159, op-cit

[2] Claude Lützelschwab, **La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif**, revue francaise d hitoire d outre mer, tome 87,n 328-329.2000, p187.

[3] **Le reve genevios d'une colonie algerienne**, https ://www .ungie .ch / campus / numeros / 91/ dossier 4, consulté le 30-06-2024.

[4] Sandro cattacin et Marisa fois, **les colonialismes suisses,** v02, université de Genéve-faculté des sciences de la société-sociograph,n50, 2020, p 88.

الفرنسية تهتم بالرفاهية للسويسريين كونهم من المستوطنين"،[1] كما حاولوا إقناع بعض الكانتونات، بدعم من يسعى للتوجه إلى الجزائر للإستفادة من الإمتيازات، وابتكر françois auguste sautter de beauregard وشركائه عدة حيل منها أنظمة القروض، مساعدات من الإدارة المحلية، إنشاء لجان خيرية ...إلخ، كل ذلك لجلب المعمرين وهكذا بدأ عدد السويسريين في تزايد مستمر[2].

3.دراسة في نشاطها الإقتصادي وفي دعمها للهجرات السويسرية بسطيف:

في هذا العنصر سنركز على تتبع المراحل الأساسية التي مرت بها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الإقتصادي ودورها في توطين العنصر السويسري بمنطقة سطيف وهي على النحو التالي:

3.1. المرحلة الأولى: الإخفاق الجزئي للشركة 1853-1858:

شهدت الشركة في بداية نشاطها الزراعي إضطراب، فلم يكن الإستغلال السويسري لأراضي سهول سطيف المرتفعة مربحا في البيئة الإقتصادية في عهد الإمبراطور نابليون الثاني فكانت المحاصيل الأوروبية للشركة مدمرة تماما،[3] فسرعان ما أصبحت العملية بأكملها محكوم عليها بالفشل بسبب تركيزها على تشجيع انتقال العنصر البشري وبتدفق سيول هجرة السويسريين نحو الجزائر في البداية سمح للشركة بالحصول على أراضي،[4] لكن من الواضح أن الشركة أخطأت في تقدير حساباتها في المبالغة في الحصول على القطع الأراضية.[5]

كما فشلت أيضا في نهاية هذه المرحلة في توطين السويسريين في القرى ولم يتبقى حوالي 500 شخص من أصل ألف شخص في نهاية عام 1858 عادوا الى موطنهم،[6] فمن بين عشرة قرى على غرار: عين أرنات، مزلوق، الباز، العروسية (أوريسيا)، عين عباسة، عين مسعود، مهوان ، فرماتو ...إلخ، التي تعهدت بإنشائها لم تنجح في بناء سوى تسعة قرى لم تعمر بصورة كاملة نظرا لإحتكار الشركة لملكية الأراضي

---

[1] **Journal de Genéve**, samedi 05 janvier 1980, n03, p 11.

[2] **Le reve genevois d' une colonie algerienne**,https://www.unige.ch/campus/numeros/91/dossier4/,op-cite.

[3] Claude Lützelschwab ,op-cite ,p189.

[4] **Le reve genevois d'une colonie algerienne**, https://www.unige.ch/campus/numeros/91/dossier4/,op-cite.

[5] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

[6] **Le reve genevois d'une colonie algerienne**, https://www.unige.ch/campus/numeros/91/dossier4/,op-cite.

المقدرة بـ 12340 هكتار بدلا من 8000 هكتار الممنوحة كمنح لأصحاب الإمتياز،[1] فبدلا من بناء 500 سكن قامت ببناء 450 بالبلاط الترابي ووطنت 130 معمر سويسري بدلا من 500.[2]

تحليل أسباب الفشل:

كانت المرحلة الأولى بداية متعثرة للشركة مثلما سبق الذكر نظرا لعدة صعوبات حيث مرت بظروف صعبة وعدة مشاكل وعراقيل حالت دون ذلك إلى تقدمها، فبدأت المصائب تنهال على المستوطنة السويسرية فمنذ يوم السبت ماي 1854 دمرت العواصف المنازل والمحاصيل الزراعية، كما شهدت عدة أمراض فضربها وباء الكوليرا والتيفوس ابتداء من شهر جويلية 1854 حيث تم تسجيل أكثر من 100 حالة من أصل 388 سويسري في الفترة مابين 24 نوفمبر 1853 و31 ديسمبر 1853،[3] من بينهم 07 وفيات من أصل 11 بين عائلة Sergay 04 من أصل 07 بين عائلة dellessert 08 من أصل 14 من بين عائلة faver 10 من بين أصل 11 بين عائلة burnens، وتم وضع أخرين كخدم في المزارع في المنطقة وتم وضع الأطفال كأوصياء على القطيع وأخرين في دار الأيتام دالي ابراهيم لوفاة أبائهم وتذهب الزوجات للعمل كمدبرات وخياطات في المنزل إنها الكارثة.[4]

ومما تم طرحه سابقا يتضح لنا أنه في بداية الوقت كان يعد المعمرون السويسريون في سطيف بالمئات، لكنهم بدؤوا يستشعرون خيبة الأمل وزوال الوهم مما دفع عشرة منهم إلى كتابة رسالة مشتركة إلى البارون جانجان جاء فيها مايلي: "...إنه من المستحيل تماما أن دفع ثمن المزارع، لقد وعدتمونا بمراعي جميلة وبأننا سنجد قمحا مزروعا بكميات كبيرة نحن نطالب بأن يتم إيواءنا كسويسريين وليس كالسكان الأصليين، فلا يمكننا أن نحتفظ بحيواناتنا مثلهم،كما نسألكم سداد أموالنا في أقرب وقت ممكن"، ولم يكن كلام الجنرال القائد لفرع سطيف رقيقا إزاءهم بحيث تحدث عنهم باعتبارهم ينتمون إلى سلالة من البشر ذوي سلوكيات وديعة قليلة النشاط وروتنية العادات ومصرة على اتباع قواعدها الصحية السيئة، لا تتميز بالكثير من النظام ولا النظافة،كما تفتقر إلى التحفظ فبعض المنازل قد تأوي ثلاث أسر في نفس الوقت، هذا الإزدحام هو الذي يُنسَب إليه جزء كبير من الأمراض ولتبرير الشركة نفسها أمام هذا الوضع المزري

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من الإنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير**، تر:محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، شركة الأمة، الجزائر، 2013 ، ص 145.

[2] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

[3] Olivier greva, **Restaurer la mémoire des centenaires suisses à sétif, Algérie**, 21 Septembre 2008, https:// www.swiss info.ch,consulté: 30/05/2024.

[4] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

قدمت تقارير دامغة عن المعمرون التعساء وحملتهم مسؤولية البلاء الذين كانوا ضحاياه، وأهملت البلاغ عن ضربات الموت في كل مكان وعليه كان من نتائج إنتشار الأوبئة في قرى الشركة الوفاة في صفوف السويسريون والهجر لذلك أصيبت أغلبيتهم بالإحباط وقرروا العودة إلى سويسرا، ولم يتبقى حوالي 500 شخص من أصل ألف شخص في نهاية عام 1858 عادوا إلى موطنهم.[1]

فأمام هذا الوضع لم تف الشركة بالتزاماتها تجاه الإدارة الفرنسية، ومع ذلك بقيت الشركة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التي قامت بتأجيرها للأهالي وبعضها حولتها إلى مناطق رعوية، [2] وهذا ما تم تأكيده في تقرير الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1858 -أعلن فيه إلى الإمبراطور الفرنسي الوضع المتدهور الذي آلت إليه الشركة معبرا عنه كما يلي :"... لم تكن شركة جنييف مبنية بشكل جيد ولا مأهولة بالسكان و لامزروعة بشكل جيد لقد تم التعامل معها كما لو أنها فعلت كل ذلك بطريقة رائعة"، هكذا كانت نتائج هذا المشروع الكبير.[3]

فهذا الوضع الإستثنائي للسنوات مابين 1853-1858 كان من الإعتقاد أنه في مارس 1861 أثناء عقد إجتماع مجلس إدارة الشركة من المساهمين إتخاذ قرار بالتخلي عن كافة أشكال الإستغلال المباشر، لكن تم إستئناف نشاطها بعد إستفادتها من تساهل خاص بصدور مرسوم امبراطوري ثاني في أفريل 1858 الذي حرر الشركة من إلتزماتها الإدارية وإعفائها من الرسوم الضريبية وجعلها أكثر حيوية في إتخاذ القرار والعمل وتم تمليكها مساحة تبلغ 12000 هكتار وتمكنت من البدء من الصفر، والأهم هو الذي تم تنفيذه حتى تلك اللحظة، [4] ففي الواقع كان من الممكن أن يؤدي تصفيتها تثبيط وفشل الشركات الإستثمارية الرأسمالية الأخرى في الجزائر.[5]

3.2. المرحلة الثانية: الطريق إلى الريادة (1858-1956)

هكذا واصلت شركة جنييف ممارسة نشاطها الزراعي بمنطقة سطيف فقد إنتهجت سياسة لتكون في طليعة التقدم ولجأت لعدة تدابير وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا العنصر على النحو التالي:

- العمل على استقطاب العنصر البشري حيث وجهت الشركة أواخر عام 1858 بداية 1859 نحو الجزائر 2956 مهاجرا حسب إحصائياتها، كماقامت أيضا بزيادة نطاقها من 12000هكتار

---

[1] Olivier greva, https:// www.swiss info.ch, op-cite.

[2] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 24.

[3] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

[4] Claude Lützelschwab,op-cite,pp,189,190.

[5] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

في عام 1858 إلى 14518 هكتار في عام 1861 وقامت بتصفية معدات الماشية واستعانت بالمزارعين.[1]

كما أخضعت أراضي المراعي والمروج لعقود الإيجار بمعدل 50% من الحصة تذهب للشركة واعتمدت على تطبيق سياسة الإستيطان المزدوج وذلك بالتشغيل المتزامن للعمالة العربية مع السويسرية، فقدأخذت الشركة على عاتقها مسؤولية تفعيل الإمتيازات العقارية "العقار الفلاحي" الذي يكفل لها بإستثمار رؤوس الأموال بصفة مستمرة الخاصة في مجال الإستيطان الفلاحي بإستغلال اليد العاملة الأهلية بأسلوب مختلط أهلي -أوروبي - خاصة بعد مصادرة الأراضي من الأهالي التي تمكنت فرنسا من تحطيم النظام القبلي القائم -تطبيق سياسة الحصر - فيجب استغلالهم بدل ترحيلهم إلى جانب الأوروبي تحت رقابة إدارية سويسرية ومحاولة تمكينه من الأساليب الزراعية الجديدة ومواكبة إستعمال الآلات الحديثة أثناء الإستغلال الفلاحي -نظام المزارع الكبرى.

- إستغلال ثلث أراضيها بشكل مباشر بإستخدام أحدث الأساليب الأوروبية -إنشاء المزارع الكبيرة -واستيراد أحدث المعدات الزراعية، أما الثلثان الأخران فيتم تقسيمهما وتخصيصهما للسكان الأصليين كمزارعين وخماسين وبالتحديد الذين صودرت أراضيهم لصالح قرى الشركة الذين لم يبق لهم سوى بيع قوة عملهم مقابل أجور زهيدة مع الزيادة في كثافة ووقت عملهم مما يعود بالنفع على زيادة منتوج الشركة،[2] وقد أشارت تقارير المكاتب العربية عام 1858 إلى هذه القضية كالتالي: "في الكثير من الجهات تفلح الأرض اليوم بنفس الأيدي السابقة، بأيدي الأهالي مع فارق وحيد وهو أنه بدلا من أن تكون تلك الأيدي هي المالكة لم تعد سوى منتفعة.[3]
- تطبيق صيغة 5/2: فالرابط الذي يجمع المزارعيين الأصليين بشركة جنييف يتعلق فقط بالمجال الإقتصادي المحدد بدقة في شروط عقود المزارعة ويتم تخفيض هذه المدة طوعا إلى سنتين ولا يتم تجديدها إذا لم يقم المزارع بتقديم الرضا الكامل للشركة،[4]ففي هذه الصيغة تقدم الشركة فقط رأس مالها الأرضي بمعنى إستئجار أراضي الشركة بشروط تفضيلية للشركة، فيوفر المزارع عماله ومعدات التشغيل ودفع تكاليف المعدات وتتم مشاركة المنتوج بـ 40% للشركة و60%

[1] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

[2] Claude Lützelschwab ,op-cite,p-p, 188-193.

[3] صالح عباد ، مرجع سابق، ص 24.

[4] **Le reve genevois d'une colonie algerienne,** https://www.unige.ch/campus /numeros/91/dossier4/,op-cite.

للمزارع لكن طريقة الإستغلال يتم تنظيمها بشكل صارم من طرف الشركة وهذا ليس با لأمر السئ لأنها تمكنت من تحديد طرق الزراعة الأكثر تلاؤما للبيئة والتربة.[1]

- تعيين مجلس إدارة الشركة بجنييف نظاما إداريا لتسييرها يتكون من طاقم عمل صغير نسبيا يتكون من (مدير، وأمين محاسب، سكرتير ،مترجم ،مشرفين فلاحين الخ ...) ،أغلبهم سويسريون بمساعدة أكبر عدد ممكن من السكان الأصليين، حيث وصل عدد العمال فيها خلال سنة 1861 إلى 2700 جزائري (أهلي) ولم يتجاوز عدد الأوربيين الـــ500 يشتغلون على أكثر من 20 ألف هكتار،[2] كما قرر مدير الشركة في عام 1886 التخلي عن استئجار أراضي المراعي لإستغلالها في الحرث، مما نتج عن ذلك تقليل أراضي الرعي للماشية مما أدى الى إنخفاض في الثروة الحيوانية.[3]
- إحداث تغيرات كبيرة لتنمية المستثمرات الزراعية، فسعى مدير الشركة غوتليب ريف،[4] بإدخال آلات فلاحية عصرية كالمحاريث الأوروبية والحصادات والبذارات: "الزَراعات والدَّراسَاتْ"، فقد تم استبدال المحراث العربي بالمحراث الأوروبي، في عام 1891 تم حرث حوالي 04 الى 05 هكتار من أراضي الشركة بالمحراث الأوروبي وبحلول عام 1899 أصبح يستعمله جميع السكان الأصليين،كما تم إدخال آلات الدرس البخارية بدل الدرس بأقدام الحيوانات البطئ، حقق كل ذلك نتائج إيجابية بزيادة في المنتوج وتوسيع نطاق الإستثمار الزراعي للشركة مما حقق لها أرباح وفيرة، لأن الأدوات المحلية لم تحقق ذلك، فكان الحصاد بالمنجل يتطلب إستخدام يد عاملة إضافية كذلك التكلفة الزمنية، مقابل ذلك أ ن كفاءة الآلة تتمثل في قدرتها على حصاد قطعة

---

[1] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

[2] Claude Lützelschwab ,op-cite,p 189.

[3] Ibid,pp193,194.

[4] غوتليب ريف Gotlieb ryf: (1839-1906) ولد بزيورخ وهو مهندس زراعي سويسري الأصل، أكمل دراسته الزراعية، غادر هورغن في كانتون زيورخ عام 1860م واستقر في جنييف كمدير لإحدى العقارات الكبيرة في الكانتون، انضم عام 1868 لإدارة شركة جنييف بسطيف وكان نائب مدير فيها لمدة خمس سنوات، بعدها استقر بمدينة عنابة تم انتقل إلى الشركة العمومية الجزائرية إلى غاية 1883م، ثم بعدها انتقل كمدير لإدارة شركة جنيف بسطيف المتخصصة بإنتاج القمح والشعير ما بين 1884 إلى غاية 1903م، أحدث عدة تغيرات فيها وعرفت مرحلة الريادة أثناء توليه إدارتها، إنسحب من إدارة الشركة عام 1903م، كما تقدم في السن إضافة إلى مشاكله الصحية عام 1904م، إنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، توفي في صيف 1906 بمسقط رأسه زيورخ، Claude Lützelschwab, OP-cite, p186

أرض تتراوح مابين 30 الى 40 هكتار -متوسط حجم الأرض الممنوحة من قبل الشركة تتطلب 10 حصادات في ظرف أربعة أو خمسة أيام فقط يتولى رجلان بالتعامل معها ويتم تسخيرها بواسطة أربعة حيوانات، كما أنه ذلك الحصاد السريع في خطوط العرض الخاضعة للتقلبات المناخية يمكن أن ينقذ الحصاد من التلف.[1]

- تغيير الأسلوب في الممارسات الزراعية بهدف تحقيق نجاح المنتوج وجودته، فاستبدلت الحراثة السطحية التي كان يقوم بها السكان الأصليين والتي كانت مجرد كشط بسيط للتربة خاصة عندما تسبق أمطار الخريف بالحرث التحضيري والعميق الذي يتطلب استخدام المحراث الأوروبي وبمساعدة حيوانات الجر القوية، الذي عرف فيم بعد بالزراعة الجافة وفي بداية ثمانينات القرن 19م مارست الشركة بالتناوب لمدة ثلاث سنوات الادخال التدريجي للحراثة التحضيرية باستبدال الأراضي البور الميتة بأخرى مزروعة من منطلق أن الأرض البور المزروعة يمكنها تعويض جزئيا عن التوزيع السيء لهطول الأمطار لذلك كان الأمر يتعلق بتخفيف وتهوية التربة التي تُرِكت بورا لتشجيع تغلغل المياه والحفاظ عليها بشكل أفضل، فتم تنفيذ أول عملية حرث بعمق حوالي 20 سنتيمتر بهدف تخزين المياه في التربة في كل من أشهر مارس، أفريل، وأجريت عملية حرث ثانية من منتصف شهر ماي وكان ذلك بهدف القضاء على الأعشاب الضارة وتكوين طبقة منخفضة الرطوبة على سطح التربة لمنع التبخر الطبيعي، ومع مرور الوقت تمكنت الشركة من فرض عملية الحرث السطحي الأول حوالي 5 سم وتسمى زراعة القش التي تتم بعد عملية الحصاد لدفن بقاياه لأغراض الأسمدة ثم يليه الحرث التحضيري الربيعي المزدوج وأخيرا الحرث الصيفي الأكثر سطحية وقد تم الإعتماد على نظام الزراعة الجافة وظل قائما على الأراضي الجزائرية حتى بعد استقلالها.[2]

- حرص الشركة على مراعاة إختيارها وفرزها للبذور والعناية الخاصة بها وكبرتتها من أجل منع تفحم القمح لضمان جودة المنتوج وبذلك تحقيق عائدات أفضل وأيضا فترات البذر والزرع، واستعمال الأسمدة 199 خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع اكتشاف الفوسفات في الجزائر، حيث أنه في السابق لم يكن إستعمال الأسمدة الصناعية يحظى باهتمام لدى الفلاحين في الجزائر.[3]

---

[1] Claude Lützelschwab, OP-cite ,p198.

[2] Ibid,pp,192,193.

[3] Ibid,p-p,197-200.

جدول يوضح المساحة المخصصة للزراعة ومتوسط معدل مشاركة الشركة فيها: بالقنطار لكل هكتار والنسبة المئوية.

القمح Blé			الشعير Orge	
السنوات Les Années	المساحة Superficie	النسبة % Taux	المساحة Superficie	النسبة % Taux
1884	6.344	40.08	787	40.67
1885	6.083	40.00	511	39.98
1886	4.741	39.42	529	39.99
1887	4.961	39.60	546	39.14
1888	4.310	39.50	1.305	41.63
1889	1.893	39.39	2.042	39.89
1890	4.876	40.85	1.694	39.70
1891	5.065	38.79	1.042	39.96
1892	4.993	37.71	887	39.66
1893	6.021	37.06	873	38.76
1894	6.867	36.69	1.005	37.78
1895	6.284	35.71	875	36.47
1896	6.555	33.71	837	34.73
1897	6.815	32.94	891	34.97
1898	6.126	36.73	1.044	33.34
1899	6.555	35.12	874	35.64
1900	6.482	35.81	741	37.70
1901	6.181	40.41	617	40.14
1902	6.501	39.42	574	38.87
1903	6.227	39.86	609	39.76

المصدر: Claude Lützelschwab, op-cite ,p195

❖ **التعليق على الجدول:**

انطلاقا من جملة الإحصائيات التي تضمنها الجدول يمكننا تقديم تحليل كالتالي:

- أقل نسبة معدل الإنتاج مابين 1884-1895 كانت عام 1895 القمح بنسبة 35.71% والشعير بنسبة 36.47%، بينما متوسط معدلات المشاركة للشركة في المساحة المخصصة للزارعة منخفض نسبيا حيث لم تستفد جميع الأراضي بعد من وسائل وأساليب الزراعة الحديثة باستثناء السنوات التالية: 1884-1885-1890، حيث كان معدل الإنتاج خاصة القمح يتراوح مابين 40.85%و40.98% والشعير يتراوح مابين 39.70% و39.98% ومعدل المشاركة للشركة في المساحة المخصصة للزراعة مرتفع يتراوح مابين 4.876 هكتار و6.344 هكتار للقمح و511 هكتار و1.694 هكتار للشعير فبداية إدخال أساليب زراعية جديدة فيها أدت إلى الزيادة الطفيفة في المنتوج، مابين سنوات 1888-1892 على التوالي بلغ معدل المنتوج للشركة من القمح والشعير مابين 5.4 قنطار للهكتار و7.9 قنطار للهكتار.
- زاد معدل المشاركة للشركة في المساحة المخصصة للزراعة وبدأ بالإرتفاع بوتيرة مستمرة وثابتة بدايةمن سنة 1893-1903 بسبب إدخال تقنية الحراثة التحضيرية لكن مقابل ذلك معدل الإنـ تـاج مابين سنوا1893-1897تـظل يتراوح مابين 32.94% و 37.06% بمعنى ظل معدل توســ ـع المساحات أسرع من الزيادة في معدل الإنتاج واستمرت هذه الحركة إلى غاية عودتها للمعد ل التقــليدي عام 1901بنسبة تتراوح ما بين 39.42و40.41%. مابين سنوات 1898-1902عل ى التوالي حيث بلغ معدل المنتوج للشركة من القمح و الشعير مابين 8.6قنطار للهكتار و9.4 ق نطار لـلـهــكتار وانخفض مابين الخمس سنوات 1893-1897.
- فمن خلال التحليل السابق نلاحظ أنه هناك تقلبـــــات سنوية شديدة الوضوح خلال الفترة ما بين 1884 -1903 فكان الحد الأقصى لمعدل المنتوج بالنسبة للقمح من 01 إلى 2.6 والشعير من 01 إلى 2.4.
- بداية من تسعينيات القرن 19 م - 1891-1892 بدأت الــشركة في تحقيق نجاح وهيمنت الطلـ ب على العرض وشهدت بذلك الشركة التغيرات الإيجابية ومرحلة متفائلة للغاية وهذا ما أكده مدير الشركة في خطاب له "...بلادنا مستمرة في الإزدهار ...التقدم ليس سريعا كما هو الحـال في كل من الجزائر ووهران ... لكن أخيرا اتخذنا خطوات إلى الأمام في السنوات الأخيرة ...لقد بدأنا في الزراعة بشكل أفضل واستخدام بذور أفضل وقبل كل شئ أدوات متطو رة مما سمح لنا ممارسة النشاط الزراعي بشكل أفضل، بأقل جهدا وتكلفة،[1] كما إزداد ت نسبة الإنتاج الفلاحي في المنطقة و أصبحت منطقة مصدرة، حيث تجــتاوزت نسبة

[1] Claude Lützelschwab ,op-cite,p194.

المردودية الفلاحية بين سنتي 1898-1902 أكثر من 09% للشركة السويسرية وحدها م تجاوزة بذلك منطقة الجزائر و قسنطينة و ووهران،[1] وهكذا أصبحت تســير نحو الري ادة في تحقيـــق أرباح معتبرة وكانت سنوات 1908-1915 هي الأكثر ربحا، [2]وتحصلت الشركة على فوائد كبيرة كل عام ترسلها وتحولها إلى البنوك السويرية بجنييف وذلك كله بإستغـــلال اليد العاملة الجزائرية التي استطاعت من نقل الجزائري المزاراع إلى ا لخماس والإسترقاق.[3]

توالت بذلك الشركة بتحقيق الأرباح فكانت تنتج من 05 إلى 06 قنطار للهكتار إلى 14 و15 قنطار للهكتار والمعدل المتوسط للمنتوج هو 09 قنطار للهكتار للقمح و10 قنطار للهكتار عام 1918 وهي سنة إستثنائية: وزاد الدخل من 391.920 فرنك في عام 1870 إلى 1.336.000 فرنك عام 1929،كما زاد عدد تواجد السويسريين بسطيف من 120 شخص إلى 428 سويسري.[4]

4. الصعوبات والعر اقيل:

واجهت الشركة العديد من المشاكل اختلفت في طبيعتها لكنها توحدت جميعها بعرقلة مسار نجاحها خاصة في بدايتها الأولى يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- الإقتصاد الإستعماري الغير المتوازن الذي كان حديثا جدا وفي بدايته لايسمح بإقامة بنية تحتية فعالة وغياب الإمكانيات الزراعية، وسوء الإستغلال الزراعي ...إلخ.
- نظرا إلى جغرافية المنطقة وطبيعتها المناخية الصعبة والقاسية التي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا "السهول المرتفعة" بشرق الجزائر فهي منطقة شبه صحراوية تتميز بهطول أمطار سنوي منخفض إلى حد يصل مابين 350 ملم إلى 500ملم في ضواحيها وإلى 450 ملم بسطيف وغير منتظمة لمدة أربعة إلى خمسة أشهر دون أمطار وبهذا تكون درجة الحرارة عالية جدا وقوية، ويتبع الصيف الحار فصل الشتاء القاسي جدا بحكم ارتفاعها الأكثر تأثرا بإنخفاض درجات الحرارة في الشتاء، فالحد الأدنى 15 درجة حرارية والحد الأقصى فوق 40 درجة حرارية فالعامل الجغرافي -القيود المناخية الجفاف والبرد - أثقل كاهل الشركة وكانت سبب في عرقلتها خاصة في

---

[1] Claude Lützelschwab ,op-cite,p204.

[2] **Le reve genevois d'une colonie algerienne**, https://www.unige.ch/campus /numeros/91/dossier4/,op-cite.

[3] محفوظ قداش، **جز ائر الجز ائريين - تاريخ الجز ائر 1830-1954**، تر:محمد المعراجي،منشورات أناب، الجزائر، 2008، ص157.

[4] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

تنويع منتجاتها الفلاحية كالكروم المدرة للأرباح على الشركة بسبب استغلال هذه المحاصيل في صناعة الخمور، مما دفعها أن تتخصص في زراعة القمح و الشعير والتركيز بشكل أساسي عليه كونه النبات الوحيد الذي نجح في ظروف التغلب على العوائق المناخية.[1]

- إنتشار الأمراض والأوبئة موجة 1854 وتكررت الموجة الثانية عامي 1867- 1868 وإصابة الآبار والمنابع والمجاري المائية بتسمم بفعل فضلات الجراد مما أسهم في تقوية انتشار الكوليرا و التيفوس بين سكان قرى الشركة الجنيفية بشكل مخيف، ففي ليلتي 23 و 25 جويلية 1867 كانت حصيلة الوفيات كالتالي: الرجال 1886، النساء 1748، الأطفال 1660، المجموع 5394، وكان عدد السكان حينها يقدر 146000 نسمة وارتفعت الوفيات في مدينة سطيف إلى 211 حالة وفاة لعدد من السكان قدر بـــــ:9352نسمة. [2]
- اجتياح الجراد الذي كانت حصيلته الدمار الكامل لكل المزروعات، فالمساحات التي غطاها الجراد بسطيف مجموعها بلغ 208.900 هكتار والخسائر الحاصلة المقدرة بمحراث الزويجة بلغت في مجملها إلى 2/1881 محراثا. [3]
- عدم وجود شبكة السكك الحديدية أثرت على بيع القمح وصعوبة نقله إلى الساحل، وعلى الجنوب خاصة قبل نهاية القرن التاسع عشر، حيث لم يتم فتح قسم السكة الحديدية الذي يربط بين سطيف وقسنطينة إلا مع سنة 1879.[4]
- الكساد العالمي في أسعار الحبوب ففي عام 1884 وصل معدل سعر قنطار القمح الأمريكي في أوروبا ب 15 فرنك بينما انخفض متوسط سعر قنطار القمح في الجزائر إلى 20 فرنكات وهو أقل بكثير من تكلفة الإنتاج.[5]

5. تقييم الأهداف المحققة للشركة:

5.1. النتائج المحققة:

---

[1] Claude Lützelschwab ,op-cite,p191

[2] Charles emile alix,**observations medicales en algerie** ,paris,victor rozier editeur ,1869,p163.

[3] صالح فركوس وآخرون، **التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص409.

[4] Claude Lützelschwab ,op-cite,pp,189,190.

[5] Ibid, p191.

رغم المزايا التي تحصلت عليها الشركة والإعانة المالية التي قدمتها لها فرنسا والتي قدرت بـ 25000.6 فرنك من خزينتها، إلا أن الشركة لم تحقق ما كان يرجوا منها،[1] فقد فشلت في استقطاب عدد كاف من المعمرين السويسريين ليبقوا في سطيف ولزراعة ماحصلت عليه من أراضي كان لزاما عليها أن تتجه للمزارعين الأصليين للأرض الذين صودرت أراضيهم للإستعانة بعملهم المضني، فهذا فشل واضح وهذا ما تم ابرازه في تقرير نائب والي سطيف في عام 1862:"الفراغ الأوروبي قد تَكَوَّنَ في الممتلكات الواسعة لشركة جنيف بسطيف التي لم تعد تعمل بمفردها ولم تعد تمثل من الآن فصاعدا سوى صندوق تحصيل بسطيف لصالح المساهمين بجنيف"، ففي الواقع من بين 2956 أوروبي استقروا سنة 1858 لم يبق سوى 100بعد ذلك في حين أن الارباح وصلت إلى ست أضعاف من سنة 1870 إلى غاية 1923 تُحَوَلْ مباشرة إلى بنوك المساهمين السويسريين، فمثل هذه الفوائد هي الهدف الأساسي لكل شركة رأسمالية والتي تبدو جدا واضحة من بداية تأسيسها، ومما تم طرحه يتضح لنا أنه إذا كان التوفيق على الصعيد الإقتصادي لا نزاع فيه فإنه غير ذلك على أصعدة أخرى فالتعمير البشري كان فشلا ذريعا خاصة أن مستقبل الإستعمار الفرنسي في الجزائر مرتبط بتزايد عدد المعمرين عموما فيها وإنشاء المراكز الإستيطانية بصفة خاصة.[2]

لكن Claude Lützelschwab له وجهة مخالفة تبرر ذلك: "إلى أن تاريخ شركة جنييف قد يبدو في بعض الجوانب غير ناجح، لكن في سياق العصر الأمر طبيعي جدا، ففرنسوا و شركائه من رجال الأعمال الذين شرعوا في الإستثمار في مشروع إستيطاني إستعماري لأنهم رأوا إمكانيات التنمية والربح، فالمشكلة الأخلاقية غير موجودة في الواقع "إنهم يسلكون الطريق الذي سلكته القوى الإستعمارية الأوروبية".[3]

5.2. نتائج الشركة على احتلال الجزائروالموقف الفرنسي منها:

يمكننا إيجاز مساهمة نتائج الشركة على احتلال الجزائر في النقاط التالية:

- تشجيع السلطات الإستعمارية الفرنسية على مواصلة سياستها الإستيطانية بنزع أراضي الجزائريين ومنحها هبة سخية للمعمرين يستغلونها ويقيمون فيها.[4]

---

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص24.

[2] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر:قندوز عباد فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص، ص 32،31.

[3] Claude Lützelschwab,op-cite,p200.

[4] بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، ج01، ط01، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 31.

- تجريد الجزائري من أملاكه وثرواته وتحويله من مالك إلى عامل أجير أو خماس في أراضيه يعمل لتنمية ثروات الشركة مقابل أجور غير كافية لسد الضروريات من حاجياتهم (عمل شاق ومكثف في مجال الفلاحة مقابل دخل مادي ضعيف).[1]
- تفكيك وحدة الأرض ووحدة القبيلة بتحويلها وتقسيمها إلى مجموعات مستقلة عن بعضها البعض وتشتيت العروش بإشراك زعماء القبائل الأصليين في المهام وتوظيف البعض الاخر في محاولة لإبعادهم عن الثائرين في تلك المرحلة وإضعاف أواصر القبيلة.[2]
- تدهور الوضع الإقتصادي للجزائريين وانهيار مستوى معيشتهم إلى الحضيض وتعرضوا لأزمات المجاعة أخطرها مجاعات 1867-1868 وعرفت تلك الفترة عند الأهالي بأعوام الشر حتى أن البعض منهم بمنطقة سطيف وضواحيها نظموا أشعارا في ذلك.[3] فأكثر من 90% من الجزائريين كانوا يعيشون في الأرياف ويعتمدون بشكل أساسي على زراعة القمح والشعير في معيشتهم.[4]
- فإن كانت النتائج الإقتصادية لنشاط شركة جنيف بسطيف مرضية فهي انعكاس إيجابي بالدرجة الأولى على مساهميها لكنها عكس ذلك تماما إن تعلق الأمر بالجزائريين فنمط الإستغلال الذي تفرضه على المزارعين الجزائريين يتسبب لهم في تكاليف باهضة، ففي هذا السياق قال فلاح جزائري عجوز للسيد **françois auguste satter de beauregard** وهو يزور سطيف :"...هؤلاء ليسوا أحياء كما هو الحال أمامكم ...إنهم أموات، لأنهم عملوا طوال حياتهم فقط لصالح الشركة".
- أما فيم يتعلق بوجهة نظر الإدارة الفرنسية من نشاط الشركة فاعتبرتها خسارة فادحة لها، لأنه في كل عام تتدفق الأرباح المالية إلى خزائن جنييف ولم تستفد منها،كما امتنعت الشركة عن المشاركة في كافة قروض الدفاع الوطني ولم تساهم بفرنك واحد أثناء الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة لذلك امتنعت الإدارة الفرنسية من إعادة إستثمار وتقديم أي مساهمة في الجزائر.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر -المقاومة و التحرير 1830-1962**، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007، ص81.

[2] **Le reve genevois d'une colonie algerienne,** https://www.unige.ch/campus /numeros/91/dossier4/,op-cite.

[3] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح وتق :رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص، 61،62.

[4] Claude Lützelschwab ,op-cite,p187.

[5] Claude schurer, https://setif.com/.html,op-cite.

6. مسار النهاية ومصادرة الشركة :

بعد أن أصبحت فرنسا في صراع محتدم مع الجزائريين الذين أصبحوا أكثر من أي وقت مضى إصرارا على الإستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلفتة للتغلب على تلك المشكلة السياسية وتهدئتها وامتصاص غضب الجزائريين، أرادت فرنسا أن تقوم ببعض الإصلاحات في مختلف المجالات ومنها العقارية والإقتصادية بمصادرتها لأراضي شركة جنييف، وهذا ما أشارت إليه وثيقة أرشيفية مؤرخة في يوم الأربعاء 15 جوان 1955 تضمنت تقرير سري بإعراب فرنسا عن نيتها في التصفية الكاملة ل 15000هكتار للشركة الجنييف السويسرية بسطيف بإعادة شراء أراضيها بهدف تطبيق سياسة إصلاح الملكية الزراعية،[1] وقد تم ذلك بالفعل بالإتصال مع أعضاء مجلس إدارة الشركة بسويسرا ففي وثيقة أرشيفية مؤرخة بتاريخ الخميس 09 أوت 1956 تضمنت مناقشة شروط بيع شركتهم، فنجاح الثورة التحريرية وتطورها إنعكس بصورة سلبية على نشاط الشركة، فأراضيها المزروعة بالقمح والشعير ذو جودة ممتازة كانت قيمتها تتراوح مابين 35.000 إلى 75.000 فرنك سويسري للهكتار الواحد انخفضت إلى حد كبير منذ اندلاع الثورة وأصبحت المعاملات تكاد تكون منعدمة، أمام هذا الوضع الذي يهدد نشاط الشركة كان مساهميها لابد من أن يرحبون بمصادرتها لمصلحتهم.[2]

وبالضبط بتاريخ 04 يوم الأربعاء أكتوبر 1956 أصدر مجلس الوزراء الفرنسي قرارا يقضي بإعادة 80 ألف هكتار من الأراضي وتحويلها ومنحها لصندوق الإنضمام إلى الملكية والإستغلال الريفي "الزراعة الريفية" وذلك في إطار الإصلاح االزراعي الجزائري، وأن هذه العملية سوف تُتْبَع بمرحلة أخرى تغطي مساحة قدرها 200 ألف هكتار من أملاك الدولة و20 ألف هكتار من الملكية الخاصة منها 15 ألف هكتار التي كانت تحت تصرف شركة جنيف للمعمرين مقابل تعويضات سوف تقوم لجنة مختصة تم إنشاؤها على مستوى مدينة الجزائر للفصل في الأمر.[3]

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات نلخصها فيما يلي:

---

[1] أرشيف وزراة الخارجية السويسري، **وثيقة مؤرخة في الأربعاء 15جوان 1955** تحت رقم dodis.ch.12014.

[2] للاستزادة أنظر إلى: أرشيف وزارة الخارجية السويسري، **وثيقة مؤرخة في 09 أوت 1956** تحت رقم dodis.ch12898.

[3] أرشيف وزارة الخارجية السويسري، **وثيقة مؤرخة في 10 أكتوبر1956** تحت رقم **dodis.ch/12897**.

- كان هدف الإدارة الإستعمارية الفرنسية ضمان استيطان ناجح فانتهجت سياسة استيطانية قائمة على تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر المستعمرة من خلال توجيه النداءات إليهم وسن قوانين تشريعية وتسهيلات ترغبهم بالتوجه نحو الجزائر، فأمام هذه الوضعية بدأت أفواج المهاجرين السويسريين تتوالى إلى الجزائر خاصة من إقليم فالييه السويسري، وأتاحت مجالا خصبا لإستثمار رؤوس الأموال الخاصة للأشخاص السويسريين ذو الطبقة الأرستقراطية وكنتيجة لذلك تم تأسيس مشروع شركتهم الرأسمالية الجنيفية بسطيف بمباركة مباشرة من الإمبراطور نابليون الثالث بمنحهم جملة من الإمتيازات العقارية ومشاريع الأشغال الكبرى ذات المصلحة العامة مقابل مساهمتها في توطين العنصر البشري في الجزائر في إطار الإستيطان الرأسمالي الحر.
- رغم البداية المتعثرة لنشاط الشركة والصعوبات والعراقيل المناخية التي واجهتها إلا أنها في مرحلة زمنية حققت أرباح مالية إستثنائية كانت تعود بالنفع العميم لمساهميها السويسريين.
- رغم الإمتيازات العقارية والتسهيلات التي تحصلت عليها الشركة من طرف الإدارة الفرنسية إلا أنها باءت بالفشل الذريع في تحقيق ماكان يرجوا منها فيم يخص قضية التوطين البشري ودعمها للهجرات الإستيطانية بمنطقة سطيف، وعلى غرار تحقيق ماكان مطلوب منها سعت لتحقيق الثراء المالي، حيث استطاعت تحقيق عائدات مالية وفيرة، فمثل هذه الفوائد هي الهدف الأساسي لكل شركة رأسمالية.
- من نتائج نشاط الشركة على الجزائريين تجريدهم من ممتلكاتهم وكافة الحقوق التي يتمتعون بها وتحويله من مالك إلى عامل أجير أو خماس في أراضيه تلك هي ضريبته إضافة إلى معاناته من الأوبئة التي تعرض لها ضف إلى ذلك تدهور وضعه الإقتصادي وانهيار مستوى معيشتهم إلى الحضيض.
- تبلور موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الشركة بالخسارة الفادحة واعتبر نشاطها ومصادرها المالية العالية منافية تماما لتنمية الإقتصاد الفرنسي مما فرض هذا الوضع بالإمتناع عن تشجيع أي استثمار مهما كان نوعه في الجزائر.
- أمام نجاح الثورة التحريرية وتطورها إنعكس بصورة سلبية على نشاط الشركة وأصبح يهدده، فجدير لنا بالذكر أن مجلس إدارة الشركة كان يسعى إلى إيقاف وفك إرتباط نشاط الشركة بسطيف في الجزائر آنذاك، فعندما قررت الإدارة الفرنسية بمصادرة ممتلكاتها كانت مرحبة وقابلة لذلك القرار والتعويضات التي رافقته وهذا يسمح لها بمغادرة أرض العمليات قبل أن يتدهور الوضع بشكل كامل، فتمت مصادرة أراضيها وانهاءها بصفة رسمية عام 1956 في إطار سياسة إصلاح الملكية الزراعية للجزائريين، وبهذا أُسْدِلَ الستار على تاريخ الإستيطان السويسري في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية الفرنسية.

الملاحق:

الملحق رقم (01): وثيقة أرشيفية تتضمن استقرار المستوطنون السويسريون في الجزائر.

dodis.ch/41116

Consulat de Commerce
de la
Confédération Suisse
à Marseille

Monsieur le Président !

J'ai parfaitement reçu les trois exemplaires allemands et trois exemplaires français, des nouvelles instructions, soit: réglement pour les Consuls Suisses; depuis le premier de ce mois je m'y conforme strictement. Je ne vous ai pas adressé de rapport sur le consulat de cette résidance comme tout fonctionne avec une régularité parfaite.

Je prends la liberté aujourd'hui de fixer votre attention sur l'émigration toujours plus importante de nos compatriotes, principalement Valaisans pour l'Algérie. Depuis le commencement de cette année il a passé par ici 132 hommes, 90 femmes 222 enfants, la plupart dépourvû de tous moyens d'existance; comme j'ai eu déjà l'honneur de le soumettre à plusieurs Gouvernements cantonales et à quelques particuliers, je regarde l'Algérie envisagé de toute manière pas du tout comme la terre promise et son climat comme mal-sain. Il se présente cependant depuis quelque temps des circonstances atténuantes, qui sont encourageantes pour les colons véritables laboureurs et chargé d'une grande famille.

Vous savez qu'aujourd'hui l'Afrique est assimilé à la France et a par ce raison trouvé un débouché certain pour ses produits, en 1848 x 1849 le Gouvernement français a fait construire plusieurs villages et y a placé pour colons, des artisans pauvres de Paris qui ont mal fini, de sorte ces villages sont aujourd'hui abandonnés.

Si l'émigration doit continuer il conviendrait de s'entendre officiellement avec le Gouvernement français pour des concessions de terrains et de bâtisses. Je crois qu'il serait dans l'intérêt du Gouvernement français même de faciliter les colons

t. s. v. p.

Dodis

dodis.ch/

intelligentes laborieuses. Le Gouvernement français a
les moyens à la main pour leur procurer le passage
tant par terre, tant par mer gratuit. Quand ces concessions seront
obtenues, il est essentiel que les colons soient guidés par quelqu'un
des leurs, supérieur aux autres, sans cela ils sont dupés et volés de
toutes les manières et pour condition principale, ils ne doivent pas
s'expatrier sans posséder au moins f 500 à 600 par famille. Si
ces conditions ne sont pas remplies, le colon s'expose à toute sorte de re

Je crois devoir vous faire, Monsieur le Président, cette
communication dans l'intérêt de nos compatriotes et vous prie d'agréer
l'assurance de ma considération la plus distinguée

Le Conseil de Commerce de la Confédération Suisse

Théophile Bronne

Marseille le 20 Mai 1851.

A Monsieur le Président
du Conseil fédéral Suisse
Berne.

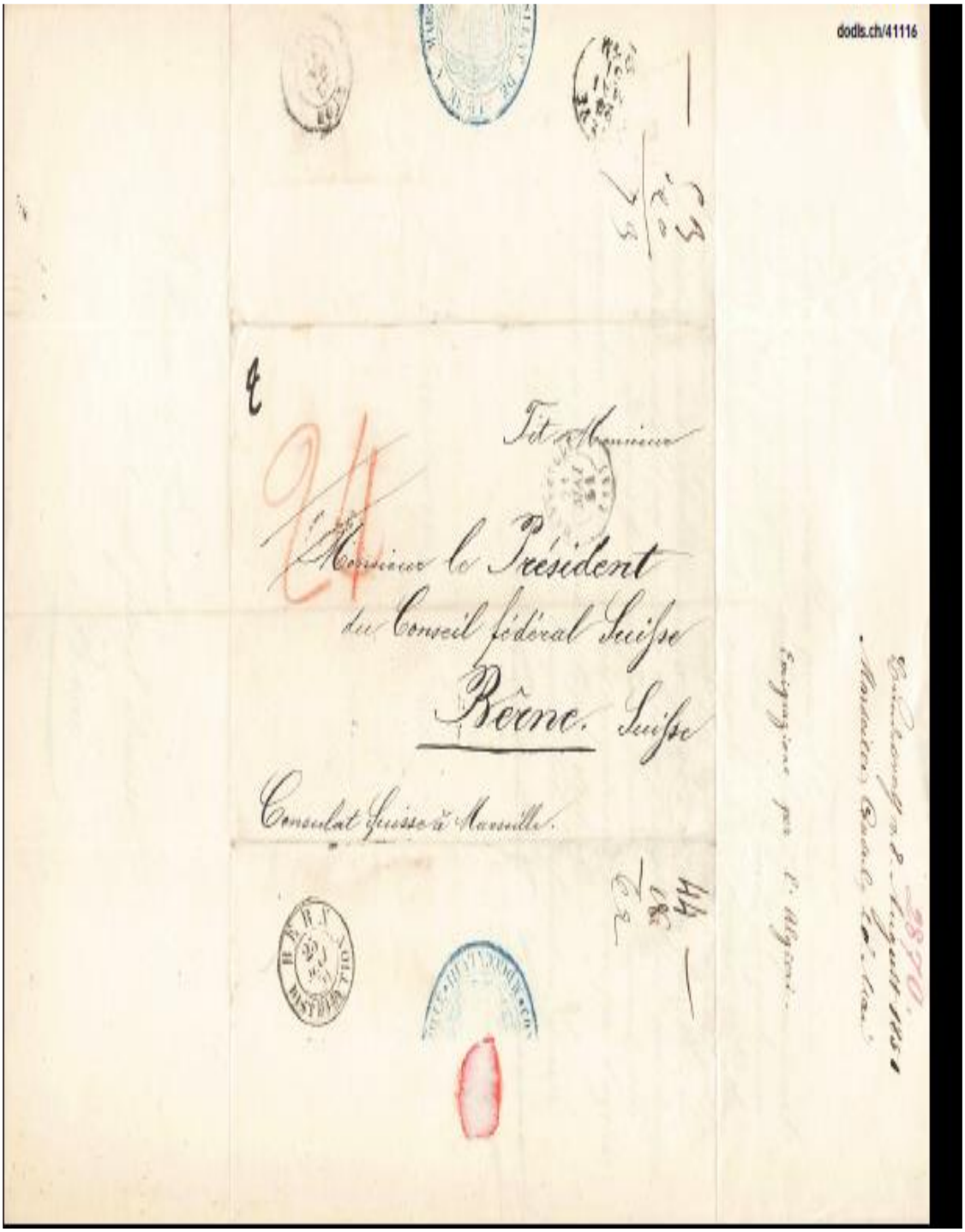
dodis.ch/41116
Monsieur le Président
du Conseil fédéral Suisse
Berne. Suisse
Consulat Suisse à Marseille.

الملحق رقم (02): وثيقة أرشيفية تتضمن شروط أعضاء مجلس إدارة شركة جنيف لبيعها.

dodis.ch/12898

CONSULAT DE SUISSE
EN ALGÉRIE

ALGER, le 9 août 1956
21, Bd Carnot
Téléphone 33-00 et 36-11
Chèques postaux N° 31-84

REFERENCE: Notre N.20.5.- BR/Lf
Votre B.24.11.9 - SI/gs

CONFIDENTIEL

C 5.1.15.2.5. Alger
B 24.11.9

Service d'ouvrage pas
Carte donnée)

Monsieur le Chargé d'Affaires,

Pour faire suite à ma lettre du 4 écoulé, j'ai l'honneur de vous faire savoir que MM. Audéoud, Micheli et Bordier, président et membres du Conseil d'administration de la Compagnie genevoise de Sétif, sont venus me rendre visite le 6 écoulé.

Ils avaient eu, la veille, une conférence à la Direction de l'Agriculture, avec quelques membres du Gouvernement général. Les Genevois soumirent leurs propositions chiffrées. Elles causèrent, paraît-il, un gros étonnement parmi leurs interlocuteurs. La discussion n'aurait pas duré longtemps. Elle se serait terminée par un renvoi au début de septembre, pour permettre à l'Administration algérienne de faire procéder à une nouvelle expertise à Sétif.

Nos compatriotes, qui reviendront donc à Alger au commencement du mois prochain - si le rendez-vous n'est pas renvoyé derechef entre-temps - furent aussi mystérieux, sinon plus, que jamais. Je ne pus connaître le montant de leurs revendications. En revanche, j'appris de l'un d'eux, en aparté, que l'écart entre le prix proposé par la Compagnie genevoise et celui envisagé par le Gouvernement général pour l'achat du domaine dont s'agit est encore de 40% environ.

La solution amiable qu'on espère toujours des deux côtés paraît d'ores et déjà dépendre d'une réduction considérable des prétentions genevoises. Si elle ne peut être réalisée, c'est l'expropriation qui interviendra; c'est désormais certain et, en tout cas, le paiement est prévu en obligations algériennes. Le spectre d'une nouvelle dévaluation éventuelle du franc français - et par répercussion du franc algérien - ajoute encore aux soucis des actionnaires de la Compagnie genevoise.

Selon le dernier (106e) rapport du Conseil d'administration présenté le 7 mars 1956 à l'Assemblée générale des actionnaires réunis à Genève, sur l'exercice 1955, le domaine était composé de 14.901 ha. de terres cultivables et forêts. Ils figurent au bilan pour 5 millions de francs suisses, tandis que le capital social, complètement remboursé, y est inscrit, au passif, pour le même montant. Chacune des 1200 actions de jouissance dites parts de propriété représente donc

A la Légation de Suisse
P a r is

Dodis

dodis.ch/12898

une valeur théorique de 416.65 frs s., tandis que le 7 écoulé, elle était cotée 340.- frs s. à la bourse de Genève, et hier, 345.-.

Le compte d'exploitation au 31 décembre 1955 boucla - sur 102.589.326.- ffrs de recettes - par un solde bénéficiaire de 56.702.882.- ffrs, tandis que le bilan accuse un solde de 508.236.- frs s.Après octroi de 15% au Conseil d'administration et au personnel de Sétif et de Genève - 76.236.- frs s. - l'Assemblée des actionnaires fixa à 36.- frs s. le dividende brut par action - 432.000.- frs s.-.

Avant l'insurrection algérienne, qui a débuté le 1er novembre 1954, les terres cultivées de céréales sur les hauts plateaux de Sétif valaient entre 75.000.- et 350.000.- ffrs l'hectare, selon la nature du sol et surtout le rendement. La rébellion a considérablement fait diminuer ces chiffres et les transactions sont d'ailleurs presque nulles; les Européens cherchent beaucoup plus à vendre qu'à acheter des propriétés agricoles et les Arabes attendent de les acquérir à vil prix...

Il y a deux ans, j'avais appris que le groupement genevois était vendeur à 1 1/2 milliard de ffrs pour tout le domaine (environ 100.000 ffrs l'hectare), soit 15 millions de frs s. (à 1%). A-t-il maintenu ou baissé son prix d'alors? Je l'ignore, mais essayerai discrètement d'être informé en vue de vous renseigner.

Comme déjà dit, l'expropriation menace désormais la Compagnie genevoise, si un arrangement entre les deux parties n'intervient pas prochainement. Dans ce cas, il me paraît impossible de s'y soustraire. Mais quid du paiement en obligations d'Etat algériennes et du non-transfert en Suisse du prix de vente? Il m'intéresserait de connaître votre avis.

Veuillez agréer, Monsieur le Chargé d'Affaires, l'assurance de ma considération la plus distinguée.

Le Consul général de Suisse:

J. Arber

(J. Arber)

Annexe:
1 copie de la présente pour Berne

الملحق رقم (03): وثيقة أرشيفية تتضمن مصادرة جميع أراضي شركة جنيف بسطيف.

dodis.ch/12897

COPIE

CONSULAT DE SUISSE ALGER

le 10 octobre 1956

(N.20.5)
N.20.- GO/Lf
s.B.34.77.Alg.

LEGATION SUISSE PARIS
11 OCT 1956 28407
N. C.51.13.1.3. Alger

Monsieur le Ministre,

Par décret adopté en Conseil des Ministres, dans sa séance du 4 octobre 1956, 80.000 ha. de domaines agricoles sont transférés à la Caisse d'accession à la propriété et à l'exploitation rurale. Ce transfert est opéré dans le cadre de la réforme agraire algérienne, et constitue une première étape qui sera suivie d'une autre, portant sur 200.000 ha. de biens domaniaux, et 20.000 ha. de propriétés privées.

Le décret en question n'a pas encore été publié au Journal Officiel de l'Algérie. Toutefois, l'on sait que les terres de la Compagnie Genevoise de Sétif, soit 15.000 ha., tombent sous le coup de ces premières dispositions.

L'acte d'expropriation sera notifié au Siège de la Compagnie à Genève, par la voie de l'Ambassade de France à Berne, et à Sétif, par la voie du Préfet.

Le prix et le mode d'indemnisation ne sont pas définitivement fixés. Une commission se réunira à Alger dans la fin du mois, mais il semblerait que les exigences des uns et l'offre des autres seraient conciliables. La hausse des parts de Sétif à la Bourse de Genève témoigne, pour le moins, d'un optimisme qui ne doit pas être sans fondement.

L'exploitation passera sous le contrôle de la Caisse d'accession à la propriété, dès que la notification aura été faite, cependant que l'administration actuelle - dont le directeur et le sous-directeur sont suisses - sera maintenue jusqu'à la récolte de 1958. Il est probable, même, qu'au-delà de cette époque, nos deux compatriotes, s'ils le désirent, pourront poursuivre leur activité à la faveur d'un contrat civil.

En bref, il convient d'ajouter que cette expropriation est venue fort à propos, si l'on songe que la Compagnie Genevoise cherchait en vain, depuis deux ans, à vendre ses biens. Certes, le prix qui en sera offert n'équivaudra pas celui qui aurait pu en être retiré auparavant; mais en revanche, on se montrerait favorable, du côté français, à payer en sommes transférables et sans paiement partiel, en obligations algériennes.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Pour le Consul général de Suisse:
signé : R. GODET
Vice-consul
chargé des affaires économiques

A la Division des affaires politiques
du Département politique fédéral
Berne

Copie transmise à la Légation de Suisse, Paris (ad C.51.13.1.3.Alger - AN/m

Dodis

قائمة المصادروالمراجع :

أولا: باللغة العربية

1. أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.
2. أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر -المقاومة و التحرير 1830-1962**، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007.
3. بلقاسمي بوعلام، **التشريعات العقارية الإستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 -سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.
4. بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، ج01، ط01، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر:قندوز عباد فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
6. حسني عائشة، **الإستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/ 2013.
7. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة** ، تقد وتعر :محمد العربي الزبيري، تص:عبد العزيز بوتفليقة، منشورات اناب، سلسلة التراث، 2005.
8. حياة قنون، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، مج الحوار المتوسطي، العدد 3-4، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس.
9. سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847**، دار قرطبة، الجزائر، 2013.
10. شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر -الغزو وبداية الإستعمار 1827-1871**، تعر:جمال الفاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2013.
11. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من الإنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير**، تر:محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، شركة الأمة، الجزائر، 2013.
12. صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
13. صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح وتق :رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

14. صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، الجزائر، 1999.

15. صالح فركوس وآخرون، **التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

16. عدي الهواري ،**الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960**، تر:عبد الله جزيف، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983.

17. فرحات عباس ، **تشريح حرب**، تر:أحمد المنور، الجزائر، 2010.

18. كمال بيرم، **إحتلال منطقة سطيف وتطور حركة الإستيطان الأوروبي بها بين سنتي 1838-1900 مساهمة تاريخية**، المجلة التاريخية الجزائرية،ع01/أفريل /2017، جامعة المسيلة.

19. محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين - تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر:محمد المعراجي،منشورات أناب، الجزائر، 2008.

20. محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة و بوضربة** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

21. محمد عيساوي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز، الجزائر، 2011.

22. هايزيش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا**، تر:أبو العيد دودو، شركة الأمة، الجزائر، 2009.

23. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

24. يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج01، ط01، دار الهدى، الجزائر، 2004.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. A.beugin,**le10aout1983 expose des dires le messieurs les vignerons et cultivateurs des arrondissements de guelma et de bone reunis a randone,lelection de leur**,a l occasion de representant a la chambre des deputes ,bnf.
2. André prentant, **facteurs du peuplement d'une ville de l'algérie intérieure : sétif, annales de géographie**, revue franÇaise d'histoire d'outer mer, T 62, n334, 1953.
3. Charlesemile alix,**observations medicales en algerie** ,paris,victor rozier editeur ,1869.

4. Claude Lützelschwab, **La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif**, revue francaise d hitoire d outre mer, tome 87,n 328-329.2000.
5. Claude schurer,**compagnie genevoise des colonies suisses de sétif** https://setif.com/.html.
6. Damien carron, **la suisse et la guerre dindependance algerienne 1954-1962**,editions antipodes ,2013.
7. Dareste rodolphe,**la propriete en algerie loi 16juin 1851,senatus consulte,22-04-1863**,edition,paris,1864.
8. Eric maye, **Lemigration valaisanne en Algerie au XIXe siecle**,article _memoire de licence presente a l universite de fribourg en 1995.
9. Fillias (Achille), **Histoire De La Conquête Et La Colonisation De L'Algérie 1830 – 1860**, Librairie Editeur, Paris, 1860.
10. Florianfischbacher,https://www.letemps.ch/monde/afrique/**lech ec-colonial-dune-compagnie genevoise algerie**?srsltid=AfmBOor71GvXLSgT77pDbhT1gLl9lL7TMoGmGav81pWA_kP-fwupnS7o.
11. Jean charles biaudet, martin graf,francoise nicod,**documents diplomatiques suisses 1848 -1945** ,volume 01, bern,suisses,1990,E 2\1361, EMIGRATION.
12. **Journal de Genéve,** samedi 05 janvier 1980, n03.
13. **Le reve genevios d'une colonie algerienne**, https ://www .ungie .ch / campus / numeros / 91/ dossier 4, consulté le 30-06-2024.
14. M.P de MENERVILLE. **Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V,1830-1860**, 3eme édit, Paris, Alger..
15. Mohamed mahmoud .davide rodogne,**temps,espaces et histoires-monuments et heritage raciste et colonial dans l espace public genevois**:etat des lieux historique,geneve ,2022.
16. Olivier greva, **restaurer la mémoire des centenaires suisses à sétif, Algérie**, 21 Septembre 2008, https:// www.swiss info-ch.
17. Robert ageron , **les origines de la guerre d algerie**, edition, fayard, paris,1962.

18. Sandro cattacin et Marisa fois, **les colonialismes suisses**, v02, université de Genéve-faculté des sciences de la société-sociograph,n50, 2020, p 88.
19. verbaux Et **Rapports De La Commission d'Afrique – La 1833,**v2, Gallica,bna,procès– Imprimerie Royal , Paris, 1834.
20. Xavier malverti,aleth picard,les villes coloniales fondees entre 1830-1870 en algerie(III)-la trace des villes et le savoir des ingenieurs du genie ,hal open ,science,submitted on 26oct 2020.